



PRO JUSTICE
مع العدالة

09
CRIMINAL



اللواء

عبدالفتاح قدسية

خدم عبدالفتاح قدسية في القوات الخاصة، وفي الحرس الجمهوري حيث رُقي إلى رتبة عميد وأصبح من المقربين من باسل الأسد، ثم انتقل إلى إدارة المخابرات الجوية حيث تدرج بالرتب العسكرية حتى تولى قيادة إدارة المخابرات الجوية عام ٢٠٠٥.

وتولى عملية التحقيق في اغتيال القيادي في «حزب الله» اللبناني عماد مغنية بدمشق عام ٢٠٠٨، وعُين إثر ذلك رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية عام ٢٠٠٩، واستمر في منصبه ذلك حتى تموز من عام ٢٠١٢ حيث تم تعيينه نائباً لمدير مكتب الأمن الوطني اللواء علي مملوك، وتعيين اللواء رفيق شحادة خلفاً له.

ويعرف اللواء قدسية بقسوته في التعامل مع المعارضين ونزعته الطائفية، وله أعداء كثر في السلك الأمني أبرزهم اللواء جميل الحسن الذي يكن له عداوة شديدة.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١؛ كان اللواء عبدالفتاح قدسية على رأس شعبة المخابرات العسكرية، والتي مارست دوراً سياسياً في عمليات القمع، كونها الجهاز الأكبر من بين أجهزة المخابرات الأربعة التابعة للنظام، وكان اللواء عبدالفتاح قدسية أحد أعضاء خلية الأزمة التي تم تفجير مقرها في تموز من عام ٢٠١٢.

ويعتبر قدسية أحد أكبر الضباط المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها عناصر شعبة المخابرات العسكرية خاصة وعناصر باقي الأجهزة الأمنية في سورية، ومن أبرز الاتهامات الموجهة إليه: المسؤولية المباشرة عن كافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها عناصر شعبة المخابرات العسكرية في الفترة الممتدة ما بين آذار ٢٠١١ وتموز ٢٠١٢، وذلك خلال توليه منصب رئيس الشعبة، حيث كان له دور أساسي في عمليات القمع والاعتقال التعسفي في درعا ودمشق وريفها، كما يعتبر مسؤولاً عن الجرائم والانتهاكات التي تم ارتكابها في مدينة حماه قبل أن يسيطر عليها النظام بشكل كامل، وكذلك الجرائم والانتهاكات في حمص وريفها وفي مدينة النبك.

المسؤولية المباشرة عن كافة الجرائم والانتهاكات التي تم ارتكابها في أفرع وأقسام شعبة المخابرات العسكرية سواء المركزية أو الفرعية في فترة رئاسته لها، وعلى رأسها: فرع فلسطين، وفرع التحقيق العسكري، وفرع المنطقة، وفرع الدوريات، وعن جرائم ضباط تلك الأفرع والأقسام وعلى رأسهم: اللواء وفيق شحادة، والعميد ياسين ضاحي، والعميد وفيق ناصر، والعميد لؤي العلي، والعميد محمد زمربني، والعميد مازن الكنج، والعقيد مفيد وردة، وغيرهم.

المسؤولية المشتركة عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها أجهزة المخابرات الأربعة في سوريا، بحكم منصبه كنائب لمدير مكتب الأمن الوطني الذي يشرف على عمل هذه الأجهزة.

ونتيجة لسجله الإجرامي؛ فقد ورد اسم اللواء عبد الفتاح قدسية في عدد من التقارير الدولية التي وثقت الجرائم والانتهاكات في سوريا ومنها تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» Human Rights Watch الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة! مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، وتقرير «أقبيبة التعذيب» الذي وثق الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري في مراكز الاعتقال السورية، وتقرير «[لم نر مثل هذا الرعب من قبل](#)» الذي وثق ارتكاب قوات الأمن السورية جرائم ضد الإنسانية في درعا، وتقرير «[لو تكلم الموتى الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية](#)» الذي وثق عمليات القتل التي نفذها أجهزة المخابرات السورية، وتقرير منظمة العفو الدولية «[إنه يحطم إنسانيتك](#)» [التعذيب والمرض والموت في سجون سوريا](#)» الذي وثق أساليب التعذيب الممنهجة التي اتبعتها المخابرات السورية في قمع الشعب السوري. كما تم إدراج اللواء عبدالفتاح قدسية في قوائم العقوبات البريطانية والأوروبية والكندية والأمريكية بسبب مسؤوليته عن عدد كبير من الجرائم والانتهاكات التي وقعت ضد المدنيين.



PRO JUSTICE
مع العدالة

#لا_شرعية_للجنة

Twitter / Facebook / projusticeorg

WWW.PRO-JUSTICE.ORG